

## الحجاز والدولة الإسلامية (\*)

د. ابراهيم بيضون  
مراجعة: د. فايز زهير

من عمل اللغوي لأنَّ التاريخ واللغة يساعد كل منهما في فهم الآخر، وهذا ما يجعلنا نؤيد الدعوة القائلة بشرح التاريخ على ضوء الفهم اللغوي<sup>(١)</sup> وليس العكس كما اعتاد بعض المؤرخين العرب.

ويلفظ المتصفح لآثار المؤرخين - قدماء ومحدثين - كثرة الدعوات التي تطالب باعادة كتابة التاريخ. فابن خلدون، من القدماء، يقول في معرض كلامه عن أعمال المؤرخين في الاسلام: «.. وخلقها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوا... واقتفى تلك الآثار الكثير ممن جاء بعدهم»<sup>(٢)</sup>. والعلايلي من المحدثين، يرى «أن جبهة المؤرخين المحدثين في العربية لم توفق إلى إقامة التاريخ على سَنَّة منطقية وقاعدة نقدية»<sup>(٣)</sup>. وهنا يمكن القول أن مصداقية مؤرخينا ووعيهم التاريخي وموضوعيتهم، مرتبة كلها بالإرتداد إلى السند وبجته من جديد بتجرد وعمق وعلى ضوء معارفهم النقدية الحديثة، وليكن غايتهم إحياء معالم مدرسة ابن الجوزي (١٢٠٠ م) المشددة، حتى ولو أدَّى ذلك إلى نسف الكثير من المعارف التاريخية التي أضحت من المسلمات.

عرف التاريخ بأنه «فنُّ من الفنون... في باطنه نظر وتحقيق... وعِلْمٌ بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق»<sup>(٤)</sup>. وأنه «عِلْمٌ يتضمن ذكر الوقائع لا سببها ما كان منها متعلقاً بالقبائل والأقاليم مع تعيين أوقاتها وبيان أسبابها ومسبباتها»<sup>(٥)</sup>. ولكي يكون التاريخ واحداً من فروع الفنون أو العلوم يجب أن يعنى بسرد الحوادث الفلكية والجغرافية، وأن يهتم بعالم النبات والحيوان فضلاً عن اهتمامه بحياة الإنسان، وذلك يحتم على المؤرخ أن يدرس «الفلسفة على رجالها، ويتمكن من العلوم الاجتماعية على أنواعها ومنها عِلْم النفس، ويجدر به أن ينسج على منوال علماء الطبيعة فيتذرع بطريقتهم في فهم ما يجهلون»<sup>(٦)</sup>. وسواء أكان التاريخ «فنَّ» أو «عِلْمً» فهو فرع من علوم إنسانية تتصل بالكائن الحي وما يحيط به من مكونات طبيعية تؤثر فيه وتطبعه بطابعها. وهنا نرى أن ثمة علاقة وثيقة تقوم بين المؤرخ وغيره من الدارسين والمتخصصين، وخصوصاً منهم الروائي واللغوي. فالمؤرخ يكاد يتأثر بالروائي رغم فروقات يميز بعضها للأديب أن يكتب أدبه في فترة انفعال مباشر أو غير مباشر، في حين يفترض بالمؤرخ أن يكتب من غير أن يتأثر بالانفعالات والعواطف، وعمل المؤرخ يقترب

(\*) بيضون (ابراهيم). «الحجاز والدولة الإسلامية»، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983 م، 416 صفحة.

فالتاريخ إذاً لم يعد سرداً للأحداث، بل أضحى معرفة إنسانية تتطلب وعياً ناقداً ومجرداً وتشدداً وصبراً على البحث والتقصي في أمهات الكتب، فيذهب الزبد مهما كان حظه من السعة والانتشار، ويبقى ما تؤيده الحقائق العلمية وإن كان حظه من الانتشار ضئيلاً أو معدوماً. نقول ذلك ونحن أمام كتاب «الحجاز والدولة الإسلامية» للدكتور إبراهيم بيضون الذي نغبطه لارتداده إلى السند وبجته من جديد، ونغبطه «لمعرفته» العلمية الناقدة بكل ما يحيط بمادته. فكتاب «الأخبار الموفقيات» للزبير بن بكار (م 869 م) «قليل الأهمية» بالنسبة للباحث عن الحجاز، بالإضافة إلى أن «عباسيته» تبدو بارزة للعيان.

«وكتاب «أنساب الأشراف» للبلاذري (م 892 م) «موضوعي» وإن مروياته اتسمت «بالاعتدال». «وه تاريخ يعقوبي» (م 897 م) «مصدر موثوق»، رغم تعاطف مؤلفة مع العلويين. «وه تاريخ الرسل والملوك» للطبري 923 م) «دقيق الاسناد»، فضلاً عن أن صاحبه «استطاع أن يكون متوازناً في اقتباساته المروية وبعيداً عن التطرف إلى حد كبير» رغم أنه كان «أقرب إلى السلطة سواء أكانت راشدية أم أموية أم عباسية». وكتاب «الفتوح» لابن الأعمى الكوفي (م 926 م) «قليل الأهمية ويغلب عليه الطابع الروائي السردى، فضلاً عن أن صاحبه متطرف في شيعيته». «ومروج الذهب» للمسعودي (م 957 م) امتاز «بالوضوح والاختصار»، وبأن صاحبه عرف بميله الشيعي لكنه لم ينزع إلى التطرف». «وه الكامل في التاريخ» لابن الأثير (م 1233 م)، كانت مروياته «مهذبة خالصة»، مما جعله في مقدمة المصادر التي تبحث في تاريخ المشرق الإسلامي. لكن صاحبه كان «مشدوداً نحو السلطة، قليل التعاطف مع خصوم الأمويين إن لم يكن معدومه». وهنا نغبط الدكتور بيضون أيضاً لأنه لم يشأ الشروع فيما كتب إلا بعد أن أدرك أهمية «المعرفة» لما يكتب وعنمن يكتب ولمن يكتب، فإن يعرف المؤلف السند

معرفة علمية ناقدة هي الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. يقسم الدكتور بيضون كتابه من حيث الشكل إلى أربعة أبواب، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وكلمة في المصادر، وملاحق وخرائط، وثبت للمصادر والمراجع، وفهارس للأعلام والقبائل والبطون. فكتابه إذاً استوفى الشروط الفنية للكتاب المتكامل، فضلاً عن أنه أحسن في تبويه وأجاد في تقسيمه. وأما من حيث المضمون فقد شغل الباب الأول «الحجاز قبل الإسلام: الوضع الجغرافي - السكاني والتطور الاقتصادي» (الصفحات 27 - 95). حيث حاول المؤلف أن يقدم للقارئ صورة واضحة عن تكوين الحجاز الجغرافي قبل الإسلام، رغم الصورة الضبابية التي حفظت عنه، لكن أعوزه الدليل العلمي فلجأ إلى المقارنة بين تاريخ اليمن الجغرافي الذي توفرت عنه معلومات كثيرة، وتاريخ الحجاز الجغرافي الذي لا يكاد يلمحه المرء إلا من خلال إيماءات القرآن ومشافهة الإخباريين. وهنا يرى المؤلف أن لا مندوحة من التكلم على موقع الحجاز وخصوصاً بعد أن أصبح مركز الاستقطاب الأول ومحور الحركة التجارية في شبه الجزيرة العربية منذ القرن السادس للميلاد. فالحجاز في عرف المؤرخين الجغرافيين «هو الشريط المرتفع المعروف بجمال السراة الممتدة على محاذة البحر من العقبة في الشمال حتى عسير في الجنوب»، ترتفع بعض جباله في الشمال (مدين) إلى ثلاث آلاف متر، وتنخفض في الوسط حتى السماية متر، لترتفع مجدداً في الجنوب عند عسير حتى الثلاثة آلاف متر أيضاً. وبين تلك الجبال والمضارب كانت تجري الأنهر قديماً عبر الأودية التي تسير إمّا باتجاه البحر الأحمر كوادى أضم (الحمض)، وإمّا باتجاه نجد كوادى الرمة ووادى القرى، لكن تلك الأنهر التي زعم بطليموس وجودها تحولت اليوم إلى ما يسمى بالجعافر. وطبيعي أيضاً أن يتكلم المؤلف على التكوين السكاني للحجاز في حواضره وبواديها، ففي الحواضر برزت مكة منذ زمن العماليق الذين أمّوا الحجاز ومكة بالتحديد. ثم

الحواضر والوادي، ومدى التأثير الذي مارسه كل منها في الحياة السياسية والاقتصادية.

ثم يتكلم المؤلف على التكوين الاقتصادي في الحجاز الذي كان متأثراً بتجارة الشرق وطرق مواصلاته التي كانت تتصل بالهند عبر ثلاثة معابر: أولها شمالي يمر عبر آسيا الوسطى إلى بحر الخزر فالبحر الأسود، وثانيها جنوبي يمر عبر بلاد الصغد حتى الخليج الفارسي، وثالثها يمتد من سيلان عبر المحيط الهندي إلى السواحل الغربية للبحر الأحمر. وهنا يرى المؤلف أن التجارة كانت تعبر الطرق البرية أكثر من عبورها للطرق البحرية لما يعترض هذه الأخيرة من مصاعب مناخية وقرصنة. لذلك ازدهرت التجارة البرية عبر الحجاز وصولاً إلى السواحل الشامية. ولكن مع انتقال امبراطورية الرومان - البيزنطيين إلى الشرق، تركزت محاور المواصلات التجارية حول خطين: أولها طريق الفرات حيث نشأت مدن كانت في بدايتها محطات لتزويد القوافل بالماء والمؤن، أهمها الحيرة في العراق والبراء وتدمر في الشام. وثانيها الطريق الجنوبي الذي كان متأثراً بالظروف السياسية التي كانت تحكم العلاقة بين الفرس والبيزنطيين والأحباش. وهنا يرى المؤلف أن شخصية مكة التاريخية كانت مرتبطة بوجود الكعبة مما وسع بعض سكانها بسمه التاجر المتفوق الذي سخر الإمكانات كافة بما فيها الكعبة في سبيل مصالحه الاقتصادية، فضلاً عن وقوعها على محاور الطرق المؤدية إلى الشام حيث كانت الطريق التي تصل مكة باليمن تكاد تكون امتداداً طبعياً للحجاز. وكانت الطريق التي تصل مكة بالشام تحتاز مرحلتين: أولاهما تنتهي بيثرب، وثانيتهما تصل يثرب ببصرى الشام. وثالث المعابر الذي يصل مكة بالخليج الفارسي. وإلى جانب تلك الطرق والمعابر الرئيسية كانت ثمة طريق فرعية تصل مكة بالأسواق التجارية، منها ما يتفرع إلى نجران في الجنوب الشرقي، وإلى العراق في الشمال الشرقي، وإلى الحيرة وعتد والفرات. وهذا يعني أن مكة كانت المحطة الرئيسية بين موانئ

أمتة قبيلة جهم، التي يبدو أنها عاصرت ظهور الكعبة، لكنها لم تلبث أن تخلت عن السيادة في مكة لبني حارثة الخزاعين الذين اشتهروا بزعماء عمرو بن لحي أول منظم لعبادة الأصنام في الكعبة. واستمرت بعد ذلك حركة الهجرة إلى مكة متخذة طابع الصراع الديني - الأخلاقي، لكنها استقرت أخيراً بيد القرشيين وبرزت على أيديهم كمحطة حيوية في تجارة الشرق دون أن تدخل في حلبة الصراع السياسي المستشري في المنطقة. وفي الحواضر الحجازية أيضاً برزت الطائف التي يبدو أنها كانت مجهولة قبل ارتباطها بثقيف التي تحالفت مع قریش فكانت لمكة السيطرة المطلقة على تجارة الشام للطوائف التحكم بتجارة اليمن على أن تدور تلك العلاقة في فلك القرشيين. كما برزت يثرب بتركيبها السكانية يهود أغنياء وعرب فقراء، ورغم غناها وصلاحياتها للزراعة ووقوعها على خطوط المواصلات الرئيسية لتجارة الشام، فإن حظها من التجارة كان محدوداً، ولعل ذلك يعود إلى «أطام» اليهود (النضير والقينقاع وقريظة) الذين «ظلوا خلافاً للمسيحيين جسماً غريباً عنها (الحجاز) غير متطعين بحياتها إلا بمقدار ما تفرضه المصلحة الخاصة...».

أما التكوين السكاني في البوادي فبانه يأتي ضمن مجموعتين، القحطانية في الجنوب والعدنانية في الشمال. ومن العدنانيين تفرعت مضر وأهم بطونها: كنانة وهذيل، كما تفرعت قيس بن عيلان وأهم بطونها: غطفان التي جاء منها: أشجع، عيس، ذبيان، سليم، وهوازن. وعلى العموم فإن عرى الإتصال توثقت بين الحواضر الحجازية وباديها امتداداً من تهامة في الغرب إلى اليمامة في الشرق، مما جعل تلك القبائل وكأنها ولايات ترتبط بشيء من المركزية بمكة عاصمة تلك الامبراطورية المزدهرة. لكن غاية المؤلف لم تكن تتسع أنساب تلك القبائل وتصنيفها شمالية أو جنوبية بقدر ما كانت ملاحقة تشكيلاتها في مراكز استقرارها الشابتة والمتحركة، حيث كشف عن مراكز التحرك القبلي في

الخليج والبحر المتوسط والمحيط الهندي.

أما السلع التي كانت تنقل عبر تلك المعابر مروراً بمكة فأهمها: خشب الصندل، الذهب، العاج، والأحجار الكريمة المستوردة من الشرق. وهناك أيضاً الجلود المذهبة، العطور، الزبيب والمعادن المصنعة محلياً. ومنها كذلك العطور، الذهب، خشب الابنوس والعاج الآتية من أفريقيا الشمالية. وإلى جانب تلك السلع التي كانت تنقل عبر مكة، هناك الزبيب، زيت الزيتون، القمح، الخمر، الجوارى، الأسلحة والمنسوجات الآتية من الشام. وهذا ما حدا بالمكيين إلى امتلاك «أسطول بري» يؤمن الخدمات التجارية نقلاً وتسيقاً. وعلى أية حال فإن مكة استطاعت تجاوز دائرة التجارة الإقليمية إلى ممارسة دور مركزي بين المحاور التجارية الكبرى في العالم، مما أعطاها طابع «المؤسسة الاقتصادية» على نحو لم تعرفه المجتمعات الشرقية من قبل. وهنا تجدر الإشارة إلى بعض العلاقات السياسية ذات الطابع الاقتصادي التي كانت تحكم علاقات القبائل في الحجاز، وأهمها ما يسمى بالإيلاف الذي كان نموذجاً مبتكراً للتجارة القرشية المتطورة.

وأمام ما يسمى «العصر المكي» انطوت يثرب على نزعتها الذاتية، خصوصاً في مجال المنافسة التجارية، لتركيبتها السكانية، ولأن الزراعة كانت في رأس اهتمامات الليثيين بالإضافة إلى أنها تحت منحى صناعي فأخذت تتخصص بصناعة الأسلحة وآلات الزراعة وغيرها. وأما الطائف فإنها كانت خاضعة للزراعة كمنطقتي الإنتاج مع قليل من الصناعات الحرفية لا سيما صناعة الجلود فضلاً عن أنها كانت تقوم بدور الخليف العضوي لمكة، خصوصاً بعد قيام نوع من التكامل الاقتصادي بين المدينتين.

ويبحث الدكتور بيضون في الصراع السياسي وتطور السلطة في مكة قبل الإسلام، وذلك منذ أن كانت مكة «حنيفة» تتصل بأبراهيم الخليل، إلى أن أصبحت وثنية على يد عمرو بن لحي الخزاعي، وصولاً إلى المرحلة

القرشية بتحالفاتها الداخلية، حيث لعب «الإيلاف» دوراً الدوة «حلف المطيين» و«حلف الأحلاف» و«حلف الفضول» دوراً تجارياً مهماً. فهذه الأحلاف بتكتلاتها السياسية والاجتماعية كانت تنطلق من منطلق تجاري واضح، حيث كان بعضها إما امتداداً للبعض الآخر، وإما منافساً له كحلف المطيين الذي تطلع إلى دعم مواقفه السياسية والاقتصادية والمخوول دون قيام مراكز مستجدة على حساب نفوذه، وحلف الأحلاف الذي حرص على حماية مصالحه المهددة وإثبات وجوده في مرحلة من الفرز الخامس للفئات المتصارعة. لكن حلف الفضول ذي الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قام بدور متوازن في ذلك الصراع، وطرح نفسه كسلطة جامعة بديلة تتوسط الأطراف القرشية في مكة. وهكذا تحولت مكة إلى مركز عالمي للتجارة ولعبت دوراً أكثر خطورة وجذرية على الصعيد الحضاري في وقت أخذت تستعد لاستقبال الإسلام.

ويرى الدكتور بيضون في الباب الثاني «الحجاز الراشدي...» الذي يشغل الصفحات (97-217)، أن التحالفات التي كانت سائدة في مكة قبل الإسلام، كانت العقبة الكأداء أمام النبي الذي لم يبدأ من الانتقال منها إلى يثرب (المدينة) التي كانت تتمتع بمؤهلات منها: خصوبة أرضها ووفرة مائها، مما يؤمن لها حداً من الصمود والاكتفاء الذاتي، ومنها موقعها الجغرافي على طريق تجارة الشام، مما يؤهلها للعب دور سياسي كبير ولزعامة حجازية بارزة. ومنها أيضاً متخامتها لحضارة عريقة مع الشمال حيث التيارات المسيحية والثقافات الاغريقية، ومنها كذلك قبول اليهود المبدئي لهجرة النبي إلى يثرب أملين استيعابه كما استوعبوا من قبل هجرة الأوس والخزرج. وما أن انتقل النبي إلى يثرب واجهته صعوبات كثيرة منها: تضارب المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، ومنها الصراع السياسي الذي فتحه النبي مع مكة بعد أن اكتسبت دولته إطارها الشرعي في الداخل. ومنها أيضاً علاقته بالقبائل البدوية التي

أكثر التزاماً بالواقع الذي تمردت عليه بعد ان سحرها بريق المدن المزدهرة، واستأثرت بحماستها الفتوحات التي استأنفها الخليفة الأول، مؤكداً حتمية ارتباط الحجاز بالشام، ومحاولاً اخراج الدولة من العزلة بربطها بالقبائل الحجازية بنوع من المركزية السياسية. ورغم ان تلك الحروب والفتوحات كانت إسلامية الطابع، إلا أن صدارتها كانت معقودة لقريش، ليس فقط في القيادات البارزة، وإنما في المجلس العسكري الذي شكله الصديق، في حين استبعد الأنصار عن القيادات العسكرية كما استبعدوا من قبل عن مركز القرار السياسي، ولكن ذلك لم يقلل من أهمية دورهم في حركة الفتوح، بل شكلوا مع المهاجرين القوة الطليعية على جبهات الشام والعراق، وبذلك أثبتوا عمق التصاقهم بالعقيدة والتزامهم بوحدة الدولة الإسلامية.

ويرى المؤلف ان خلافة أبي بكر اتخذت السمة الانتقالية من عصر النواة التي عصر الخلافة بما رافقها من ممارسة شوروية مع كبار الصحابة. في خطب خلافة عمر نحو « المؤسسة: الدولة » مطوات كانت ذات مضمون الزامي بنظام إسلامي حيائي متكامل، خصوصاً انه تصلب تجاه قريش واستحدث بعض التنظيمات المالية والعسكرية. لكن تشدد عمر تجاه القريشيين قوبل بلين أيام عثمان الذي تغلبت نزعته العصبية على بقايا الشورية، لا سيما انه كان شخصية ضعيفة مترددة تعيش ردة الفعل بصورة دائمة. لذلك استأثر القريشيون و « الحزب الأموي » تحديداً بزمام الأمور، حارمين الأنصار وبقايا المهاجرين من السلطة الفعلية، عاملين على تكريس حق القريشيين في الحكم لا سيما انهم سعوا الى نقل مركز عثمان الى الشام لتؤول الخلافة الى الامويين بعده بالوراثة.

ويلاحظ الدكتور بيضون ان الأنصار وقفوا الى جانب علي بن أبي طالب بعد مقتل عثمان، مما دفع بالمهاجرين الى الاعتصام في مكة كتعبير عن موقفهم السليبي من الخليفة الجديد، لكنهم لم يلبثوا ان انتقلوا الى خارج الحجاز في محاولة للضغط على علي. انتقل بعضهم الى الشام وبعضهم الآخر

ظلت إحدى عوامل الانفجار الأكثر خطورة في الدولة الإسلامية، رغم اعتماد الاسلام عليها كمادة بشرية تستطيع الإسهام بدور كبير في تعديل الموازين السياسية والعسكرية. هنا تصدى النبي وبسرعة لتلك المشكلات، فاستطاع استيعاب التناقضات بين المهاجرين والأنصار، عاملاً على توحيد مؤاخاتهم بغية تطويق الإحساس بالتفوق عند المهاجرين والإحساس بالدونية عند الأنصار، كما استطاع الإنصار على اليهود الذين كانت موادعتهم له نوعاً من الهدنة المؤقتة. وبعد ذلك كان لا بد له من التحرك باتجاه مكة، ففرض عليها أول الأمر نوعاً من الحصار الاقتصادي، أعقبه بحصار عسكري تمثل بمعركتي بدر والخندق، ثم نقل اليها الصراع العسكري الذي أعقبه صلح الحديبية، وبذلك أرغم قريش على الاعتراف بدولة المدينة والقبول باقتسام مناطق النفوذ الحجازي معها. ومع سقوط مكة استطاع النبي استقطاب المعارضة القريشية عبر أبي سفيان، كما انه تغادى الحسم العسكري مع مدينته الأولى، وتغاداه أيضاً مع قبائل الحجاز الأخرى محاولاً التوفيق في حدود الممكن بين الإسلام وشخصية مكة التاريخية.

وبعد وفاة الرسول برز الصراع مجدداً - في مؤتمر السقيفة - بين مكة التي كان يمثلها المهاجرون وبالنسالي قريش، والمدينة التي كان يمثلها الأنصار الذين اقتنعوا بقبول الدور الاستشاري أو الوزاري وترك الخلافة للمهاجرين، وبذلك فإن عصبية قريش حالت دون خروج السلطة من المهاجرين وكرستها حقاً مقدساً لها لوقت طويل. فجاءت أول الأمر خلافة أبي بكر ليخوض ما سمي حرب الردة التي كانت في حقيقتها خروجاً على مبدأ « الجماعة » وثورة على نظام « المدينة » الذي لا يتناسب وبعض القيم البدوية. وهذا يعني ان البداءة كنظام اجتماعي واقتصادي لم تتعاطف في العمق مع الاسلام الذي توجه منذ بداياته الى المجتمعات الحضرية وتغادي الاتصال الجدي بالقبائل البدوية المرتنة لمواردها المعيشية غير المستقرة. لكن القبائل البدوية اخذت تتأقلم مع المستجدات السياسية والدينية، واصبحت

حين أصبح معاوية نداً له وليس مجرد وَّالٍ أعلن العصيان، وبالإضافة الى ذلك فإن جيش الكوفة غير مؤهل للقتال في حرب نظامية يفترض فيها الانضباط والالتزام بالقرار وخلافاً لذلك كان جيش الشام. أما «المفاوضة» بين المتخاصمين فيرى فيها الدكتور بيضون حلقة جديدة من مؤامرة قريشية - أموية، وذلك لعدم التكافؤ بين المتفاوضين. ففي حين كان المفاوض الشامي «صقراً» في الحرب وملتزماً بموقف معاوية السياسي، كان المفاوض الكوفي معتزلاً للقتال ومقطع الصلة بالقضية التي يفاوض من أجلها. لذلك فقط أخفق التحكيم، وأخذ الميزان العسكري والسياسي يميل لمصلحة معاوية الذي استطاع نقل الصراع الى الأمصار ومنها الحجاز الذي أخذت ملامح شخصيته المستقبلية تتوضح، لا سيما بعد أن تحولت مكة والمدينة الى ملجأين للمعارضة ضد السلطة. مما دفع بمعاوية الى معاملة المدينة بالعنف والشدة لأنه أراد أن يحملها جريرة مواقفها السابقة بدءاً من التحول الى دار الهجرة، الى اختطافها دور مكة المركزي، وانتهاء بمولاتها علي، في حين لم يأخذ مكة والطائف بالعنف الذي أخذ به المدينة. وبعد حين تحول الحجاز بشكل ملحوظ الى الأمويين، إذ إن عملية اغتيال علي، أسقطت الحرج عن المترددين في الاختيار بين الطرفين.

وفي الباب الثالث «الحجاز السفياني: المواجهة والتحدي» يرى الدكتور بيضون ان الكوفة لم تفقد دورها الاستقطابي بعد اغتيال علي، بل تمحورت فيها المعارضة السياسية، وخصوصاً الأنصار الذين ربطوا مصيرهم بمصيرها، مما جعل دورهم، ككتلة سياسية، هامشياً طيلة الحكم الأموي. ويرى المؤلف أن الصراع بين دمشق والكوفة أسفر عن انتصار التيار الأكثر بُعداً عن الاسلام، وانهمز التيار الأقرب اليه فكراً ونضالاً وممارسة. لذلك لم يكن مستغرباً ان ينزع الحكم الأموي باتجاه الملكية، وان يتحول الجيش من تطوع جهادي الى أداة قمعية، وان يستن

كطلحة والزبير وتعصدهم عائشة الى البصرة في العراق، كما انتقل علي الى الكوفة ذات الأهمية الجغرافية الاقتصادية، فضلاً عن انها أصبحت مركزاً من مراكز تجمع الأنصار الهامة، وهذا ما حتم مواجهة عسكرية انتصر فيها علي. ونتج عن ذلك ان المستجدات السياسية المتلاحقة في عهود عمر وعثمان وعلي، دفعت بمراكز الثقل السكاني والاقتصادي الى خارج حدود الحجاز الذي أفرغ من طاقته الحيوية ومركزيته السياسية والاقتصادية. وهذا يعني أن الحجاز كان الخاسر الأكبر في «معركة الجمل» التي كرت إخراج الخلافة منه بعد توحيد العراق واستبدال الكوفة بالمدينة، إذ لم يعد ممكناً استمرار الحكم المركزي فيه بعد تحول معظم طاقاته البشرية الى الأمصار التي تحولت اليها حركة التجارة الحجازية. ويعني أيضاً أن قريش أسهمت في اسقاط الدور الحجازي، بعد أن اعتكفت في مكة قبل أن تنتقل الى البصرة والشام، وبعد أن تكتلت شخصياتها البارزة ضد علي، وبذلك سقط الحجاز وخسر مركزته السياسية دون أن يؤدي ذلك الى سقوط القريشيين.

وبالكلام على الحجاز وصيفين، يرى الدكتور بيضون، ان صراع الأمويين في صيفين لم يكن إلا مرحلة حاسمة من الصراع القريشي على الخلافة، لا سيما ان معاوية شرع في الدفاع عن حق الامويين «الشرعي» «المقدس» «الإلهي» في الخلافة، يلتف حوله حزب سياسي كانت نواته العصبية القريشية، ويحارب بقبائل عريقة الاتصال بالأمويين، وتؤمن بشرعية خلافتهم. وبالإضافة الى ذلك سعى معاوية الى التقرب من المدينة التي كانت تمثل العمق الاستراتيجي لعلي بن أبي طالب، ففي تحييدها أو انقسام قبائلها نصر لمعاوية وهزيمة لعلي، وهذا كان أحد الأسباب التي جعلت الحضور الحجازي في الجيشين يقتصر على الحضور السياسي فقط، اذا ما قيس بالحضور العسكري.

وبالوصول الى قضية التحكيم بأسبابها وممثلها ونتائجها، يرى المؤلف ان علياً يمتص الصراع الدموي الذي كان يفرض عليه، فضلاً عن انه كان يقاتل من موقع الخلافة في

الأمويون للحجاز سياسة خاصة تتبعها المؤلف عبر المحطات التالية:

1 - الإدارة السفيانية في الحجاز .

2 - الأوضاع في الدولة بشكل عام وأثرها على الحجاز .

3 - مشكلة ولاية العهد والتحدي الحجازي .

ويبدو أن الأمويين ربطوا الحجاز مباشرة بدمشق عبر ولاية منهم، يحدوهم في ذلك أهميته المعنوية، وزعامته التليدة مما حوَّله إلى مجرد تراث تاريخي. لكنه تحول منذ بيعته الإكراهية لولي العهد يزيد إلى مقر لاستقطاب المعارضة، فشهد ولادة حركتين مناهضتين لحكم يزيد: حركة الحسين بن علي الذي خرج من المدينة إلى مكة فالعراق، مستبدلاً نضاله السري بآخر عسكري علني، لا سيما أنه أراد أن ينه الأكرثية الصامتة إلى دورها في النضال السياسي والعسكري. وحركة عبدالله بن الزبير الذي حاول استقطاب المعارضة الحجازية حوله في مكة مستفيداً من جو الثورة التي عصفت بالحجاز بعد مقتل الحسين. وهنا يبدو أن ثورة الحجازيين ضد يزيد شملت المدينة ومكة اللتين وإن انفقت الثورة فيهما في المطلب السياسي العام إلا أن لكل منهما خلفيتها الذاتية ومضمونها الإصلاحية الخاص، ومطلبها الاجتماعي - الاقتصادي المستقل. فالأنصار في المدينة اضطروا تحت وطأة سياسة الأمويين المالية في الحجاز إلى بيع ممتلكاتهم للأسرة الحاكمة، ليدفعوا الضيق والفقر، لكن مقتل الحسين ونقمتهم على الحكم الأموي دفعتهم إلى الثورة في محاولة لاسترجاع ممتلكاتهم التي فقدوها في الظروف الصعبة، مسقطين من حسابهم أن يزيد لا يتورع عن سحق أي تمرد مهما تحصن بالرموز المقدسة، بشرية كانت أم جغرافية. فمعركة الحرّة بين المدينة وجيش الشام، وحدت بين القرشيين والأنصار كنتيجة للمعاناة المشتركة والحرمان الذي طال الجميع. بالإضافة إلى أنها كانت تجسداً للموقف الحجازي من الحكم الأموي الممثل بيزيد، ليس فقط من عدم الاعتراف بشرعية خلافته، بل

في محاولة لإعادة الخلافة إلى مقرها الأساسي. ورغم ذلك فإنها تندرج في إطار محاولات الأنصار للاضطلاع بدور قيادي، مما اضطّر الأمويين إلى أخذهم بالشدة والعنف مرة أخرى في محاولة لإنهاء دور المدينة السياسي.

وما إن خدّت نار الثورة في المدينة حتى تأججت في مكة التي اعتكف فيها ابن الزبير طمعاً بالخلافة، ومحاولاً إعادة الدور الحجازي كما كان في عهد الراشدين الأوائل. لذلك فإن الصراع بين المتخاصمين إنما هو في الواقع صراع على النفوذ بين الحجاز والشام، ومحاولة كل من الاقليمين تثبيت حقه في مركزية الخلافة. وهذا يعني التوجه الحتمي نحو مواجهة عسكرية كانت ستؤدي إلى سحق حركة ابن الزبير لولا وفاة يزيد وارتداد الجيش الأموي إلى الشام.

وبينما في الفصل الرابع «الحجاز المرواني: الاحتواء والتبعية» أن نشر إلى أن المؤلف وجد في ابن الزبير رجلاً أخفق في جعل حركته حزباً سياسياً شعبياً، واكتفى بتأييد رؤساء القبائل فقط، كما لم يستطع الاستفادة من المستجندات والمنغبرات التي أفرغت الحجاز من ثقله السكاني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن ذلك فإنه لم يستفد من الامكانيات الشيعية ومراكز ثقلها في العراق الذي كان يمثل فرصة ابن الزبير الضائعة كما يرى المؤلف.

ويرى الدكتور بيضون أن مؤشرات كثيرة برزت في سياسة المروانيين الحجازية ومنها: تقليل الهيمنة الأموية المباشرة على الحجاز، ومنها تودده لبني هاشم وتجنبه المواجهة العسكرية معهم، مما جعله يتحلى بقدر كبير من الواقعية السياسية، ومنها سياسته المالية التي انعشت الحجازيين - مكيين ومدنيين - وأدّت بالتالي إلى اختفاء حركات التمرد المحلية. ونتيجة لذلك رضخ الحجازيون للحكم المرواني وتخلّوا عن مساعدهم في إعادة المركزية السياسية إلى الحجاز.

ونخلص إلى القول أن المؤلف نجح في إمطة اللثام عن الدور الحجازي منذ أقدم عصوره حتى أواخر العصر الأموي، ونجح في العودة إلى السند من جديد، واجاد في الربط بين عمل المؤرخ وعمل كل من الروائي واللغوي، وهذا يعني أن كتابه استوفى الشروط الفنية شكلاً

الإطار المركزي.

- « لظني عبدالوهاب يحيى، العرب في العصور القديمة، مدخل حضاري الى تاريخ العرب قبل الاسلام » ص 17.

فالمؤلف في حاشية ص 27 لم يحدد دار النشر ومكانه وسنة الطبع في إشارته الأولى اليه ولا في إشارات المتلاحقة.

- وقع المؤلف أحياناً في التكرار، فمثلاً تكلم على الفهم الأموي « للحق الإلهي » أو « الشرعي » بالخلافة ص 124، ثم كرر القول عليه في الصفحات التالية: 126، 156، 196.

في حين كان الأجدر به أن يولي القضية حقها من البحث والمناقشة دفعة واحدة.

ساوى المؤلف في مقدمة الكتاب ص 15 بين « الموسوعة » و« المقالة ». وذلك في معرض اشارته الى الدراسات التي أفاد منها، وأخصها « موسوعة الدكتور جواد علي النادرة » و« مقالة الدكتور رضوان السد المطولة » ذات العنوان: « من الشعوب والقبائل الى الأمة ». وهنا نظن ان المقالة - مهما كانت مطولة ومهما سما شأن كاتبها وارتفع - لا يجوز أن تقارن بالموسوعة، لا سيما ان المؤلف أشار كثيراً في حواشي كتابه الى موسوعة الدكتور جواد علي، في حين لم يشر الى مقالة الدكتور رضوان السد إلا في حواشي الصفحات التالية: 51، 53، 77، 85، 135. وعلى العموم فإن هذه الملاحظات تبقى شكلية لا تقلل من قيمة الكتاب وأهميته، خصوصاً ان الدكتور بيضون أدرك ان التاريخ لم يعد أحداثاً متفرقة، بل هو مترابط مع غيره من العلوم والمعارف الإنسانية، كما انه امتاز بالقدرة على التحليل والرجوع الى السند من جديد.

ومضموناً. ورغم اننا ندرك أهمية ما قاله ملا كاتب جلبي (1595 - 1655 م): « لا يخفى عليك ان التعقيب على الكتب، ولا سيما المبسوط منها، سهل بالنسبة الى تأليفها ووصفها وترصيفها... » فإن لنا ملاحظات لا تقلل من أهمية الكتاب العلمية، وهنا نشير الى بعض الألفاظ الضعيفة والعبارات الخاطئة التي كان يستحسن استبدالها بأخرى صحيحة تراعي القياس أو العرف الشائع:

- « حيث ان مراكز النصرانية في جنوبي شبه الجزيرة »، ص 59، س 4. والأصح في رأينا أن يقول مراكز « النصر » كما جاء في اللسان، أو مراكز النصرنة أو التنصير كما هو شائع.

- « ... وما تناقلته روايات الاخباريين شفاهة حيناً آخر »، ص 30 السطر الأخير. والأفصح ان يقول مشافهة كما يقرر ابن منظور.

- « الذي تفقه على اشياخ المدينة »، ص 360، هنا جمع المؤلف شيخ على أشياخ وهذا صحيح، لكن الشائع ان تجمع على شيوخ أو مشايخ.

- جعل النسبة من قریش « قرشي ». وهذا شائع في كتابه، والأصح قياساً ان يجعلها « قرشي ». قال صاحب اللسان « النسب اليه قرشي نادر، وقرشي على القياس ».

- « حيث الطبيعة هيأت لها أسباب المزاحمة مع اندادها القرشيين » ص 39. والأفصح ان يقول: حيث هيأت لها الطبيعة أسباب المزاحمة مع أندادها القرشيين.

- « حيث شخصية النبي جسدت الإطار المركزي »، ص 107. والأفصح أن يقول: حيث جسدت شخصية النبي

## الحواشي

- (1) ابن خلدون (عبدالرحمن). « كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر... » بيروت، دار احياء التراث العربي، لا. ت، ص 3 - 4.
- (2) البستاني (المعلم بطرس). « محيط المحيط »، لا. ت، لا. م، م 1، ص 17.
- (3) رستم (أسد). « مصطلح التاريخ »، صيدا، منشورات المكتبة العصرية، لا. ت، ص 12.
- (4) العلايلي (عبدالله). « المعجم »، بيروت، دار المعجم العربي، 1954 م، ص 9.
- (5) ابن خلدون (عبد الرحمن). « كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر... »، ص 4.
- (6) العلايلي (عبدالله). « تاريخ الحسين »، بيروت، مطبعة الكشاف، 1940، ص 18.